الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر انفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

في الفترة 1980–2018

إعداد الطلبة :

- ✓ عثمان ذويب
- ✓ أيوب قويدري
- ✓ عبد المجيد عقون

إشراف الاستاذ:

موسى جديدي

نوقشت واجيزت بتاريخ 2023/06/06 أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
د/ عبد القادر عبيدلي	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د/ موسى جديدي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
د/ أسماء عدائكة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية : 2022 /2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر انفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

في الفترة 1980–2018

إعداد الطلبة :

- ✓ عثمان ذويب
- ✓ أيوب قويدري
- ✓ عبد المجيد عقون

إشراف الاستاذ:

موسى جديدي

نوقشت واجيزت بتاريخ 2023/06/06 أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
د/ عبد القادر عبيدلي	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د/ موسى جديدي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
د/ أسماء عدائكة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية : 2022 /2023

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بحمده الصالحات، ونصلي ونسلم على أفضل خلق الله رسولنا وحبيبنا وشفيعنا محمد.

نشكر الله مولانا وخالقنا الذي منى علينا بإتمام هذا العمل المتواضع، وإيمانا بفضل الاعتراف بالجميل نتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساعد في إنجاح هذه المذكرة ونخص بالذكر أستاذنا ومشرفنا الفاضل " **جديدي موسى** " حفظه الله على قبوله الإشراف على هذا البحث.

الإهـداء

أتقدم بإهداء إلى بلسم حياتي أمي الحبيبة.

وإلى روح أبي الغالي رحمه الله.

إلى كل أخواتي وأخواني.

إلى جميع أصدقائي الأعزاء.

أهدي هذا العمل المتواضع اليهم وأطلب الله أن ينتفع به والله ولي التوفيق.

عثمان

الإهـداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى:

إلى أمي الغالية

إلى سندي في الحياة أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى كل أفراد عائلتي كل واحد بإسمه.

و إلى كل من جمعني بهم القدر .

إلى جميع من سكن القلب.

أيوب

الإهداء

إلى اللذان غمراني بنبع حنانهما .

أمي الحنونة، أبي العزيز .

إلى من عشت معهم أجمل أيام حياتي، أخوتي وأخواتي الأعزاء.

أدامهم الله وأطال في أعمارهم.

إلى أعز الأصدقاء والأحباب كل بإسمه.

إلى كل عزيز على القلب ولم يذكره اللسان.

أهدي هذا البحث المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

عبد المجيد

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجارية والمقدر في الدراسة بمجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الخام على النمو الاقتصادي في الجزائري خلال الفترة 1980-2018.

وإتبعنا هذه الدراسة بناء نموذج قياسي معبر عنه بمؤشر الانفتاح التجاري كمتغير مستقل OPEN ، ومعدل النمو كمتغير تابع GDP، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) .

وقد توصلت الدراسة إلى معنوية التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، مع غياب علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية : انفتاح تجاري نمو اقتصادي، نموذج انحدار ذاتي.

Abstract:

The study aimed to measure the effect of the commercial and estimated openness in the study on total exports and imports to crude GDP on economic growth in Algeria During the period 1980-2018, By building a standard model expressed by the index of commercial openness as an independent variable (OPEN), The growth rate as a dependent variable (GDP), Using the Vector Auto Regressive (VAR), The study found the significance of the positive impact of trade openness on economic growth in the short term, With the absence of a common integration relationship between the two variables in the long term.

Keywords:

Trade openness, Economic growth، Vector Auto Regressive.

فهرس المحتويات

الإهداء .....

شكر وعرفان .....

فهرس المحتويات .....

فهرس الأشكال والجداول .....

المقدمة العامة: .....أ

الفصل الأول: الإنفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الإقتصادي 7

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي 9

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي 9

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي 9

الفرع الثاني: خصائص وأنواع النمو الاقتصادي 10

أولا : خصائص النمو الاقتصادي 10

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي: 11

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له 11

الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي 11

أولا : معيار الدخل 11

ثانيا : المعايير الاجتماعية العينية 13

ثالثا : المعايير الهيكلية 14

الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي 14

المبحث الثاني: ماهية الانفتاح التجاري 16

المطلب الأول: مفاهيم حول الانفتاح التجاري 16

الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري 16

أولا : حسب المفكرين الاقتصاديين : 16

ثانيا: حسب المؤسسات الدولية 17

الفرع الثاني: أنواع وأهداف الانفتاح التجاري 17

أولا: أنواع الانفتاح التجاري 17

ثانيا : أهداف الانفتاح التجاري 18

المطلب الثاني: أهم مؤشرات قياس الانفتاح التجاري 19

الفرع الأول : مؤشرات الانفتاح التجاري المطلق 19

الفرع الثاني: مؤشرات الانفتاح النسبي 21
أولا : مؤشرات التشوه 21
ثانيا: تقدير الانفتاح بطريقة البواقي 22
المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي 22
المطلب الأول: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي 22
أولا: التأصيل النظري لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي 22
المطلب الثاني: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي 24
أولا : أثر التجارة الخارجية 24
ثانيا : إيجابيات وسلبيات الانفتاح التجاري وعلاقته بالمديونية الخارجية: 25
خلاصة الفصل الأول 27
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية 28
المبحث الأول: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي 29
المطلب الأول: الطريقة والأدوات 29
المطلب الثاني: الدراسة التحليلية 29
الفرع الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية 29
الفرع الثاني: الدراسة الديناميكية لنموذج (VAR) 32
أولا: تحديد درجة تأخير المسار (VAR) 32
ثانيا : اختبارات صلاحية النموذج المقدر 33
الفرع الثالث: تقدير معادلات النموذج: 35
المبحث الثاني : مناقشة النتائج 37
المطلب الأول: التحليل الإحصائي 37
المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي 37
المطلب الثالث: دراسة الاستقرارية الهيكلية نموذج VAR 38
المطلب الرابع: نتائج إختبار السببية بين النمو الاقتصادي والإنفتاح التجاري: 39
المطلب الخامس: دوال الإستجابة الدفعية 40
الخاتمة العامة 43
أولا: نتائج اختبار الفرضيات 45
ثانيا : النتائج المستخلصة من الدراسة 46

قائمة الجداول

الجدول رقم 2-1: نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية 31
الجدول رقم 2-2: تحديد درجة تأخير المسار (VAR) 32
الجدول رقم 2-3: نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Tests) 33
الجدول رقم 2-4: نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء 34
الجدول رقم 2-5: نتائج اختبار (Jarque-Bera) 35
الجدول رقم 2-6: نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى 36
الجدول رقم 2-7: نتائج إختبار سببية جرانجر 39

فهرس الأشكال

الشكل رقم 2-1: اختبارات استقرارية النموذج المقدر 39

الشكل رقم 2-2: دوال الإستجابة الدفعية 40

مقدمة

مقدمة

بعد التحولات الاقتصادية العميقة والسريعة كاقتصاد السوق والعولمة وبروز ملامح النظام التجاري العالمي، ازداد الاهتمام بموضوع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وأدركت وتيقنت أغلبية الدول النامية، أنه لا يمكن لأية دولة العيش لوحدها منعزلة عن العالم الخارجي والاستمرار في السياسات الانعزالية، وأصبح من اهتماماتها الأساسية التحوّل من الاقتصاد الموجه الذي يُسيّره التخطيط الاقتصادي إلى الاقتصاد الذي يعمل بآليات الأسواق الحرة؛ حيث أسهمت هذه التحولات في تحقيق التقارب بين السياسات التجارية لمختلف الدول، ما أدى إلى تنامي سياسات الانفتاح التجاري، وأصبحت هذه الأخيرة الشغل الشاغل لمعظم الدول النامية، وهذا سعيا منها لمسايرة الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي وخاصة بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في أول جانفي سنة 1995، وكذلك من أجل محاولة إنعاش وتعزيز النمو الاقتصادي، خصوصا وأن العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية بينت أن سياسات الانفتاح التجاري تعتبر أحد الأسباب الرئيسية في تحقيق معدلات عالية من النمو لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، ولكن هذا لن يأتي بشكل عفوي وإرادي، لم تقم الدول النامية بإصلاحات جذرية على اقتصاداتها.

والجزائر من بين الدول النامية التي شهد اقتصادها عدة تغيرات وإصلاحات منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين، نتيجة الاتفاق والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تم توقيع أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في سنة 1989، والذي جاء عقب الصدمة النفطية لسنة 1986، وتراجع عوائد تمويل الاقتصاد الوطني ودخول البلد في أزمة مالية خانقة، ولكن هذا الإقراض لا يكون بشكل سهل بل لابد من فرض شروطهما، أو بالأحرى وجدت نفسها مرغمة على ذلك.

حيث حاولت السلطات الجزائرية تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، من أجل الرفع من الأداء الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للأفراد، ومنه النمو الاقتصادي، ولأجل ذلك سارعت القيام بالعديد من الإصلاحات التجارية وسن تشريعات وقوانين تتماشى والرهانات الداخلية والخارجية المتوقعة من ذلك، وكذا اعتماد وتسطير العديد من البرامج التنموية، حيث بدأت ببرامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي إلى غاية 1994، من أجل الرفع التدريجي لقيود التجارة الخارجية، ثم برنامج التعديل الهيكلي حتى 1998، الذي سعت فيه الحكومة الجزائرية إلى توجيه الاقتصاد نحو التصدير، متبوعاً ببرنامج الإنعاش الاقتصادي

إلى غاية 2009، والذي تم على مرحلتين ثم تلاه برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014 ، وأخيرا البرنامج الجديد لدعم النمو 2016 وإلى غاية 2035؛ هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى اعتماد سياسة تجارية انفتاحية على العالم الخارجي، وخاصة بعد أن دخلت الجزائر في مفاوضات طويلة مع الاتحاد الأوربي من أجل مشروع الشراكة الأورو–جزائرية، وبالموازاة مع ذلك كانت تتفاوض مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، لقبول عضويتها فيها، وتلتحق بالركب وتستفيد من مختلف المزايا والإعفاءات وكذا الإجراءات التفضيلية الممنوحة من طرف المنظمة العالمية للدول النامية.

كل هذا سعيا منها لمسايرة الاندماج الايجابي في منظومة الاقتصاد العالمي، بالرغم من الصعوبات والتحديات التي لا يستهان بها ؛ ولتحليل وتوضيح ذلك كله.

إشكالية الدراسة:

تتجسد إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي: **ما مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؟**

وعلى أساس هذا السؤال الرئيسي يمكن استنباط الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل هناك تأثير ايجابي لسياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية ذات المستويات الاقتصادية المختلفة؟

2. ما هي الأبعاد والتحديات الراهنة التي تواجه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر لمسايرة الاندماج الايجابي في منظومة الاقتصاد العالمي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي؟

3. ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر ؟ وهل هناك تأثير كمي لهذه العلاقة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية وغيرها من الأسئلة التي قد تُطرح، ولمعالجة الموضوع بصفة دقيقة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. تزداد معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية وفقا لدرجة الانفتاح التجاري.

2. إن اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق، وتبني سياسة الانفتاح التجاري، كفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري في مسار المنافسة التجارية الدولية الشرسة ومسايرة الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي.

3. توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي؛ إذ يؤثر الانفتاح التجاري تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1980- 2018.

أهمية الدراسة.

تكتسي سياسة الانفتاح التجاري أهمية بالغة في معظم اقتصاديات الدول النامية إذ تحاول البحث عن أهم الخيارات الاستراتيجية التي تتلاءم مع اقتصاداتها، ومن بينها الجزائر التي تسعى إلى الولوج في الأسواق الدولية؛ حيث أعطت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية من خلال جملة من الإجراءات المتمثلة في تحرير ورفع القيود على قطاع التجارة الخارجية قصد تحقيق معدلات نمو ،مرتفعة، وكذلك مسايرة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية؛ لأن هذا الاندماج لا يعد خيارا بل واقع مر لا يمكن تخطيه وتجاوزه، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في بيان دور سياسة الانفتاح التجاري وأثرها على مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف إلى دراسة سياسة الانفتاح التجاري وأثرها على نمو اقتصاديات الدول النامية، وكذا التحولات التي طرأت على الساحة الاقتصادية العالمية وكيفية تأثيرها على هذه السياسات التجارية الانفتاحية بشكل أو بآخر على الدول النامية، من خلال تقييم الدور الذي يؤديه النظام الاقتصادي العالمي في معالجتها وتكييفها من أجل تسارع وتيرة الاندماج الاقتصاديات الدول النامية هذا من جهة ومن جهة أخرى معرفة العلاقة الموجودة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة والآثار الجانبية المترتبة على الاقتصاد الجزائري جراء سياسة الانفتاح التجاري، وكذا قياس وتحليل هذه العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر .

المنهج المتبع:

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات السابقة، يمكن استخلاص أهم المناهج المستخدمة والمتمثلة في:

أ– المنهج التاريخي من خلال التطرق لأهم التطورات التاريخية سواء في الجانب النظري، عند استعراض مختلف النظريات المفسرة للتجارة الدولية وتطوراتها في مدارس الفكر الاقتصادي، وكذلك الأدبيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، أو الجانب التطبيقي عند استعراض السياسة التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

ب– المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمعرفة مؤشر الانفتاح التجاري وكيفية قياسه، وكذا تطور معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2018؛ كما قمت بتطبيق تقنيات القياس الاقتصادي بهدف قياس أثر الانفتاح التجاري على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

عن أسباب اختيار هذا الموضوع تعود إلى أسباب ودوافع موضوعية وأخرى ذاتية تتمثل فيما يلي:

1- **الأسباب الموضوعية:** تكمن في بروزه بشكل بارز على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة بعد ظهور العولمة، وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 وتسارع أغلب الدول إلى إنشاء تكتلات إقليمية، مع تسليط الضوء على الجزائر ومعرفة مكانتها وموقعها ضمن هذا النظام الاقتصادي العالمي الراهن ؛ وكون الجزائر تعتمد على الإيرادات البترولية بشكل كبير في تمويل نفقاتها العامة، وأي تغير في أسعار النفط يتبعه تغير في الإيرادات بشكل مباشر، مما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي الجزائري.

2- **الأسباب الذاتية** : وتكمن في الرغبة في دراسة المواضيع التي تخص الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالاقتصاد الدولي نظرا للميول الشخصي، وكذا علاقة هذا الموضوع بالتخصص المدروس.

حدود ونطاق الدراسة:

1– بالنسبة للإطار المكاني: تتعلق بدراسة نموذج من الاقتصاديات النامية المنتقلة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وهو الاقتصاد الجزائري؛

2– أما بالنسبة للإطار الزماني: بعد التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق الخارجية، ستقوم هذه الدراسة بتغطية الفترة الممتدة من عام 1980 إلى عام 2018، باعتبار سنة 1980 نقطة تحول مهمة في السياسة الاقتصادية للجزائر وبداية تطبيق الإصلاحات وخاصة السياسة التجارية على اثر التوجه نحو اقتصاد السوق وبداية المفاوضات مع مؤسسات التمويل الدولية حيث كان الاتفاق الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي في 1980، ففرض عليها إصلاح نظام التجارة الخارجية وتسريع وتيرة الانفتاح التجاري، كذلك قيام الجزائر بإجراء الترتيبات المتعلقة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال هذه الفترة الزمنية والتي تعد من الفترات الحاسمة بالنسبة للاقتصاد الوطني الجزائري، دون أن ننسى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

صعوبات الدراسة:

وكأي دراسة علمية لم تخلو هذه الدراسة من بعض الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعدادها، خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات والإحصائيات التي كانت متضاربة فيما بينها، خاصة بين بيانات وإحصائيات البنك الدولي والتقارير السنوية لبنك الجزائر الديوان الوطني للإحصائيات، ووزارة التجارة، كذلك التحفظ عن بعض المعلومات والإحصائيات من طرف الإدارة.

الدراسات السابقة:

ومن أهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع نذكر ما يلي:

– دراسة (زيرمي، 2016) ، بعنوان " أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، النتيجة الأساسية التي توصلت إليها هي أن للتحرير التجاري دور فعال في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي.

– دراسة (طالب (2015) بعنوان " الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013).

حيث توضح مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، باستعمال نموذج التكامل المشترك، وخلصت الدراسة الى أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظرا لضعف البنية التصديرية، وكدا ضعف الجهاز الإنتاجي، ويتوقف التأثير بالدرجة الأولى على أداء الصادرات النفطية.

– دراسة عبدوس،(2011) ، بعنوان " سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول".

تهدف هذه الدراسة هو تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع أو تحسين القدرات التنافسية الاقتصادية، كما تهدف إلى تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي الجزائري، وكشفت الدراسة أن الانفتاح يتماشى ايجابيا مع النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل ولكن يسير في الاتجاه المعاكس مع توزيع الدخل.

هيكل الدراسة:

من خلال معالجتنا لموضوع دراستنا يتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة، هذا ما جعلنا نخصص فصلين لدراسة هذا الموضوع، وهي على النحو التالي:

حيث عنونا الفصل الأول بالإنفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الإقتصادي بحيث تطرقنا المبحث الأول إلى مفاهيم حول النمو الاقتصادي وتناولنا في المبحث الثاني إلى ماهية الانفتاح التجاري والمبحث الثالث إلى علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي أما الفصل الثاني والذي خصصناه للدراسة التطبيقية فتطرقنا في المبحث الأول إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ثم المبحث الثاني إلى مناقشة النتائج.

الفصل الأول

الإنفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الإقتصادي

تمهيد

عرف موضوع النمو الاقتصادي اهتمام اغلب الباحثين في مختلف المدارس الاقتصادية، وشهد هذا المفهوم تطورا بتطور الأوضاع الاقتصادية، حيث ظهر في فترة الثورة الصناعية أين كانت اغلب أجزاء العالم مناطقريفية وكان المزارعون أصحاب الملكيات الصغيرة يحاولون الإبقاء على حياتهم وحياة أسرهم، وهذا كان السبب الرئيسي وراء حدوث الثورة الفرنسية التي كان بسببها عدم المساواة.

وشهدت تلك الفترة زيادات تتناسب طردا مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على فترات طويلة في بعض مناطق العالم، وتحولت من مجتمعات ريفية إلى حضرية وهنا ظهر مصطلح النمو الاقتصادي .

وقد عرف موضوع النمو الاقتصادي اهتمام جل الباحثين الاقتصاديين لمختلف المدارس، كما شهد تطورا بتطور الأوضاع الاقتصادية.

المبحث الأول : مفاهيم حول النمو الاقتصادي .

المبحث الثاني : ماهية الانفتاح التجاري .

المبحث الثالث علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

إن هدف كل دولة هو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، ولقد فرض تطور الأوضاع الاقتصادية عبر الزمن إلى الاختلاف في تحديد مفهومه من طرف المنظرين ،والاقتصاديين، كما تم تقسيم الدول وفق هذا المنظور بين دول متقدمة وأخرى متخلفة. ففي هذا المبحث تم التطرق إلى تعريف النمو الاقتصادي، واهم عناصره وطرق قياسه والعوامل المحددة له.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

النمو لغة بمعنى زاد أو كثر أما في الجانب الاقتصادي، فهو يختلف ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه وأهم خصائصه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

– يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن."

أو أنه: "زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في المجتمع مع مرور الزمن".[1]

– ويعرف أيضا أنه: "زيادة في الإنتاج على المدى الطويل ، كما أنه الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج، وهو عبارة عن محطة لتوسيع الاقتصاد المتتالي ويأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو دخل الفرد، ومما سبق يتجلى النمو بالزيادة في الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين ارتفاع معدلات الدخل الفردي". [2]

– ويعرف معروف هوسيتار كونه" يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا.

– وعرفه (سيمون كوزيتش) أنه: "زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني، وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على تكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية والايدولوجية التي تتطلبها عملية النمو هذه .[3]

ومن بين التعريفات الحديثة للنمو الاقتصادي نجد أنه وسيلة" لتحقيق غاية وهي توسيع خيارات الناس، ومن ثم ينبغي تقييمه من حيث أثره على الناس.

[1] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008، ص 35.

[2] محمود حامد محمود ، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار حميثر للنشر، مصر، 2017، ص 12

[3] فار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي الداخلي خلال 2000 ، آفاق 2019 ، 2018 ، ص 91

ومن هذه التعاريف نستخلص أن النمو الاقتصادي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق الزيادة في الدخل الفردي". ومن خلال هذا التعريف نستنتج العلاقة التالية:

$$TC=PIBr(t)-PIB(t-1)/PIB(t-1)x\ 100$$

TC معدل النمو الاقتصادي .

PIB الناتج المحلي الخام .

t الزمن (سنة معينة) .

t-1 السنة السابقة للسنة محل الدراسة .

وهذا يمثل أحد العناصر الأساسية المكونة لعملية التنمية، بمعنى أنه جزء منها.

ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو على التطور الاقتصادي اللاحق بالدول المتقدمة، في حين يستخدم مصطلح التنمية ليلاءم ظروف الدول النامية حيث يقترن فيها النمو بإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد .[1]

الفرع الثاني: خصائص وأنواع النمو الاقتصادي

أولا : خصائص النمو الاقتصادي

وتتمثل في :

- ✓ النمو الاقتصادي لا يهتم بتنويع عائد النمو أي لا يهتم بمن يستفيد منه.
- ✓ النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل الدولة.
- ✓ النمو ذو طبيعة تراكمية، فلو إن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها فإن الفجوة بين مستويات في كل منها تتسع طردا .
- ✓ يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع.
- ✓ الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- ✓ يلعب النمو دورا مهمة خاصة في الأمن الوطني.
- ✓ يؤدي إلى خلق الكثير من الفرص الاستثمارية
- ✓ الزيادة تكون حقيقية وليس اسمية.

[1] محمد جاد الله محمود ياسر، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الاسراء، مصر 2003، ص129.

- ✓ ويتصف بخاصية الزيادة على المدى طويل الأجل ، أي إن الاتجاه العام يكون متزايد لان هناك فرق بين الاتجاه العام والدولي. [1]

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي:

يأخذ نمو الاقتصاد شكلين موسع وذلك باستعمال موارد أكثر من موارد طبيعية وبشرية ورأس مال فيزيائي، أو مكثف وذلك باستعمال نفس الكمية من الموارد لكن بطريقة فعالة جدا، و هي مفصلة كالآتي:

1 –النمو التوسعي: هو الذي يتمثل في تساوي معدل الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني مع معدل الزيادة في عدد السكان، أي أن الدخل الفردي ثابت .

بمعنى آخر أن النمو يسمى نموا توسعيا عند الزيادة في الناتج الحقيقي متناسبا مع عوامل الإنتاج وبدون مجهود حقيقي .[2]

2 –النمو المكثف: هو الذي يعني زيادة في متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان في إشباع أكبر لمعدل نمو الناتج الوطني من معدل نمو حجم، وبالتالي يكون الدخل الفردي المرتفع .

وبمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج يحقق نمو مكثف، في هذه الحالة يلعب التقدم التقني دورا هاما، وعليه فإن النمو المكثف هو نتيجة التحسن في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي. [3]

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

في هذا المطلب سيتم عرض طرق قياس النمو الاقتصادي، و أهم العوامل المحددة له.

الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي

يختلف معدل النمو من دولة إلى أخرى حسب التباين في المستوى وكيفية استخدام العوامل، ومن بين هذه المعايير التي من خلالها يتم قياس معدل النمو ما يلي:

أولا : معيار الدخل

يعتبر الدخل المؤشر الأساسي لقياس النمو الاقتصادي وهو يتضمن ما يلي:

---

[1] بوعلي سمير دحمان، تفسير عدم استقرار النمو الاقتصادي بين الدورات الاقتصادية الحقيقية والنقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019، ص 31.

[2] بلقاسم مصباح، أهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2006، ص 49.

[3] يحي بن سليمان، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا دراسة تحليلية قياسية 1980_2014 أطروحة دكتوراة، ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2019، ص 63.

1 –الناتج الوطني: يقيس صافي الناتج أو القيمة المضافة للاقتصاد عند طريق قياس السلع والخدمات التي يتم شراؤها بالنقود، ويرتبط بالعوامل المباشرة والأكثر أهمية في هذا المؤشر، أي بكل ما يساهم في زيادة الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، ويتحقق النمو من خلال ارتفاع مستوى المعيشة ويمكن تحديد ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات:

أ. **معدل النمو السنوي**: يمثل التغيير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوب إلى قيمة الدخل من السنة الأخرى، ويكون خلال فترة قصيرة وهو أدق لأنه يأخذ سنة بسنة.

ب. **معدل النمو الكلي**: ويكون خلال فترة معينة أي أكثر من سنة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني، وهو أكثر دلالة من السنوي كونه يتضمن جميع التذبذبات السنوية.

ج. **معدل النمو السنوي المتوسط** : ويقصد به تغير في مستوى الدخل خلال فترة معينة مع الأخذ بعين الاعتبار كل التذبذبات السنوية ويتم حسابه كما يلي:

$$a=(\log xt - \log x0) / t\log e$$

معدل النمو السنوي المتوسط a

طول الفترة t

كمية السنة المقارنة xt

كمية سنة الأساسيةx0

عدد السنوات e

نقائض مؤشر الناتج كمقياس للنمو الاقتصادي : حيث انه يعتبر البعض غير كافي القياس النمو للأسباب التالية :

– يقيس قيمة السلع والخدمات التي تباع وتشترى وإهمال قيمة السلع والخدمات التي تتداخل على مستوى العائلي أو على المستوى الأصدقاء.

–يقيس قيمة السلع والخدمات المتداولة في الإطار القانوني، وإهمال تلك المتداولة في السوق الخفي .

–عدم الأخذ بعين الاعتبار تلك السلع المستهلكة لدى الفلاحين نفسهم.

–عدم الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الغير مسوقة، ولا يهتم بالتوزيع العادل أو غير عادل، ولا أوقات العمل الإضافية، ولا الواردات كونها مصدر للنمو .

2 . معدل الدخل الفردي : وهو أكثر استخداما في الدول المتقدمة على غرار الدول النامية لنقص دقة الإحصائيات الخاصة بالسكان والإفراد في هذه الخيرة ، وهناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي :

أ. طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا .[1]

3. معدل سنجر للنمو الاقتصادي : وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي سنة 1952، حيث عبر عنها بأنها لثلاثة عوامل هي الادخار الصافي، إنتاجية رأس مال إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، معدل نمو السكان، وتتخذ الشكل التالي:

معدل نمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي × إنتاجية رأس مال) – معدل نمو السكان السنوي أي :

$$D-S.P-R$$

ولقد وضع سنجر قيم عددية لهذه المتغيرات في الدول النامية، بحيث وضع معدل الادخار 0.6% من الدخل القومي، P إنتاجية رأس المال 0.2% ، ومعدل نمو السكان السنوي 1.25% فتصبح كما يلي:

$$\%\ D = (0.6 \times 0.2) - 1.25 = -0.05$$

أي أن معدل النمو في الدول النامية سالب طبقا لمعادلة ، سنجر، لكن في الوقت الحالي قد تتغير لان هذه النسب تغيرت .

ثانيا : المعايير الاجتماعية العينية

مع تأثر الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج ، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من استخدام المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو.

وتسمى هذه المعدلات بالمعدلات العينية للنمو وهي تعبر عن مدى تحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية.

[1] محمد عزت اللحام، علي فلاح الضلاعين ومصطفى يوسف كافي، وعلاء مسلم البكور، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار الاعصار للنشر ومكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2017 ، ص 22.

مثلا عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المشتقات لكل ألف نسمة، نسبة المسجلون في التعليم في كل طور ... الخ .[1]

ثالثا : المعايير الهيكلية

تعتبر أهم المؤشرات الناجمة على تغير الهيكل الاقتصادي ويمكن استخدامها لقياس درجة التقدم والنمو الاقتصادي في الدولة كما يلي:

- الوزن النسبي للإنتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي.
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة. [2]

الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك عوامل تتحكم في النمو الاقتصادي ويمكن تقسيمها إلى اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

1. العوامل الاقتصادية:

1 – تراكم رأس مال: حيث يضحي المجتمع بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل والآلات وطرق المواصلات والجسور والجامعات والمدارس والمستشفيات، ويتم تراكم رأسمال بصورة مباشرة من حجم الادخار، الذي يحصل عليه المجتمع من خلال التنازل عن جزء لا ينفق على الاستهلاك المضحى به، ومن أجل الادخار لتراكم رأسمال .

2– التخصص وتقسيم العمل: ويقصد به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته ويرتبط العمل بالقوة العاملة وبعدد الساعات وبإنتاجية عنصر العمل، بحيث زيادة هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة حجم عند ثبات عدد العمال وساعات العمل.

ويتضمن النمو التغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية ، إذ تعتبر زيادة التخصص وتقسيم العمل أحد أهم العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي للبلد .[3]

---

[1] حميد حايد، دراسة قياسية تحليلية لعلاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر 2015-1970 ، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف ، 2019، ص 40.

[2] فرحول، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2015 أطروحة دكتوراه، 2019 ، ص78.

[3] (حسام الدين رملة، دور رأس مال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 2016-1981 أطروحة دكتوراه. البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة: جامعة البليدة 2 ، 2019، ص 35.

3- التقدم والتقني التكنولوجي: يعتبر التقدم التكنولوجي والتقني ومختلف الاختراعات والاكتشافات العلمية والتقنية عامل مهما في النشاط الاقتصادي إذ أن زيادة استخدام هذا العامل يحقق الزيادة في الإنتاج ومنه تحقيق قيمة مضافة لاقتصاد بلد والذي ينتج عنه تحقيق النمو الاقتصادي

4- السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي: لحكومات الدول خيارات كثيرة في تطبيق السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو الاقتصادي، والتي تنعكس بصفة مباشرة على متغيرات الاقتصاد الكلي ونذكر التشغيل، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية ... الخ فقد تطبق الدولة:

السياسات المالية يترتب عنها زيادة التشغيل وزيادة الإنتاج الكلي والدخل الكلي ومنه النمو الاقتصادي.

السياسات النقدية يترتب عنها زيادة في الدخل الوطني وتخفيض أسعار الفائدة ومنه ارتفاع النمو الاقتصادي .

5- الموارد الطبيعية: وتشكل العامل الرئيسي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي لأي بلد ، أي أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية كمساحة الأرض ، نوعية التربة ، الثروة الغابية، الموارد النفطية ، طبيعة المناخ... الخ هو أمر ضروريا ومهما بالنسبة للنمو الاقتصادي في مرحلته الأولى. [1]

I. العوامل الغير اقتصادية نذكر منها :

1- انتشار التعليم: فهو محرك أساسي للنمو الاقتصادي و يلعب دورا مهما في خلق رأس مال البشري والتقدم الاجتماعي.

2 -العامل السياسي: ويقصد به الاستقرار السياسي ، فهو شرط أساسي للنمو الاقتصادي و يعمل على زيادة ثقة الأفراد بالدولة.

.3 العامل الاجتماعي أن عملية النمو الاقتصادي مرتبطة بالتغيرات الاجتماعية من قيم وسلوكيات، وكل المؤسسات، والهيئات ذات الطابع الاجتماعي، وهي تتغير مع توسع وانتشار التعليم .[2]

[1] حسام الدين رملة، المرجع السابق ، ص 36.

[2] داودي بروك، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1967_2014 ،أطروحة دكتوراه. ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة ، 2018، ص 122.

المبحث الثاني: ماهية الانفتاح التجاري

أصبح الانفتاح التجاري ذا أهمية كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي و الخيط الأساسي الرابط بين دول وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مفاهيم الانفتاح التجاري وأهم طرق قياسه .

المطلب الأول: مفاهيم حول الانفتاح التجاري

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم تعاريف الانفتاح التجاري وأهدافه.

الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري

هناك العديد من التعاريف للانفتاح التجاري وتختلف من مفكر لآخر نذكر منها .

أولا : حسب المفكرين الاقتصاديين :

1 –حسب BHAGAWATI – KRUEGER :

تلك السياسة التي تنتهجها دولة ما والتي تلزمها بتقليل درجة التجهيز ضد صادرات الدول الأجنبية رغبة منها للاندماج في الاقتصاد العالمي وفتح أسواقها المحلية على الأسواق العالمية، إذ يتطلب منها العمل على إلغاء التراخيص المتعلقة بالاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية والمرور لعقد اتفاقيات تجارية لضمان مصلحتها التجارية في الخارج لكن قد يرافق ذلك التزامها بعملية التفكيك التدريجي للقيود السعرية أي يعبر الانفتاح التجاري عن مدى تفتح الأسواق المحلية على الأسواق الدولية.[1]

2- حسب Blachurst 1977 : فإن التحرير التجاري هو عملية تعزيز وترقية المبادلات التجارية من خلال إلغاء، أو تخفيف القيود الجمركية وغير جمركية بين الدول ،وذلك من أجل تمكين المتعاملين التجاريين للوصول إلى الأسواق الخارجية للاستفادة من وفرة السلع والخدمات وفرص الاستثمار ، مع إلغاء كل أشكال الرقابة الفردية المطبقة وإتباع النظم الدولية الخاصة بالتجارة الدولي.[2]

3–حسب درجة تحرره: من خلال دليل الأرقام (20-1) حسب درجة تحرر التجارة، بحيث (1) هي أقل درجة تحرير و(20) هي أكبر درجة، كما عرف تحرير التجارة أنه أي تغير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو السائد ولا يكون فيه أي تدخل للحكومة، وفي ظل هذا التعريف

[1] فرحول وبوكدرون، دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980_2017).

[2] صارة زعيتري ومحمد شويكات، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980_2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، العدد (2)، 2019، ص212.

استخدم أربعة مناهج يفسر من خلالها تحرير التجارة وهي (منهج تقليل استخدام القيود الكمية ، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف ، تغيير السياسات) .[1]

كما يعرف على أنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من والى الخارج دون قيود أو عقوبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية .[2]

ثانيا: حسب المؤسسات الدولية

1 –صندوق النقد الدولي: إن تحرير التجارة هو تحرير القطاع الخارجي أما تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من والى القيود والحواجز المتمثلة في الرسوم الجمركية، القيود الكمية والإدارية خارج من كافة والفنية .

2 –حسب المعهد العربي للتخطيط: هو تلك السياسة التي تؤدي للتخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد وتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة الخارجية شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركات التجارية .[3]

الفرع الثاني: أنواع وأهداف الانفتاح التجاري

أولا: أنواع الانفتاح التجاري

ينقسم الانفتاح التجاري إلى عدة أنواع حسب تعريفه إلى ما يلي:

.1 . الانفتاح التجاري التدريجي والانتقائي: وهو كما يلي:[4]

1. .أ. الانفتاح التدريجي : ويتم بشكل مرحلي وفق نهج يتم رسمه وتنفيذه في أجل زمني محدد، فالانتقال من الحماية بأسلوب الحصص إلى الحماية بالتعريفة الجمركية ثم إزالتها هي الأخرى تعتبر بمثابة انفتاح تجاري تدريجي.

---

[1] نوال سموك، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2019، ص 96.

[2] عبد القادر مطاي وفؤاد عمر دلال، أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000_2016، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية العدد (01) ، 2019 ، ص188.

[3] عبد القادر مطاي و فؤاد عمر دلال ، المرجع نفسه، صفحة (189.)

[4] شرف الدين ملال، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين المدفوعات الجزائر ، تونس ، المغرب خلال الفترة 200_2013 ، مجلة تاريخ العلوم، العدد (7)، 2017، ص166.

ب –الانفتاح التجاري الانتقائي : فيقتصر على تحرير بعض المنتجات مع الاحتفاظ بقيود على البعض الآخر، وخير مثال على ذلك المنتجات الزراعية.

2. الانفتاح التجاري العميق والسطحي : يتمثل في :

أ. الانفتاح التجاري السطحي: يركز هذا النوع على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، وهو أسلوب غير كافي للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.

ب. الانفتاح التجاري العميق: ويقصد به بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية السماح بحرية تنقل الأشخاص ويشمل تقريب وتوحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة ، ويشمل أيضا إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك، وقد أصبحت مقاومات أو عناصر التكامل العميق ذات أهمية قصوى بعد انتشار الحواجز غير الجمركية والتي تعيق جهود تحرير التجارة. [1]

3 . الانفتاح التجاري الإداري والإجباري: كما يلي:

.أ. الانفتاح التجاري الإداري: تسعى الدول بشكل أداري لتحرير تجارتها بهدف تحقيق مستوى أعلى من الانفتاح في الاقتصاد العالمي بغية الاستفادة من المزايا التي تترتب على انفتاح اقتصادها، وإن هذا النوع من الانفتاح يخص الدول المتقدمة والصناعية

ب– الانفتاح التجاري الإجباري: عادة ما يتم هذا النوع من الانفتاح تحت ضغوط وشروط الهيئات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وتتبنى هذه الاقتصاديات برامج للإصلاح الاقتصادي حتى تضمن استمرار دعم هذه الهيئات، وتشمل هذه البرامج إصلاح النظام التجاري ونظام سعر الصرف وكذا انتقال رؤوس الأموال .[2]

ثانيا : أهداف الانفتاح التجاري

تسعى العديد من الدول إلى تحقيق أهداف من خلال الانفتاح التجاري نذكر منها :

– إزالة القيود الجمركية مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري الدولي.

– زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة لبلدان العالم المتخلفة وخاصة البلدان النامية.

الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية فضلا عن تنشيط الطلب العالمي.

[1] شرف الدين ملال، المرجع نفسه، ص 167.

[2] ملال ، مرجع سابق، ص 170.

– زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للبلدان المصدرة للسلع والخدمات المختلفة، وتحرير تجاه البلدان النامية.

– بذل المزيد من الجهود لضمان حصول البلدان النامية نصيبها من النمو في التجارة الدولية. [1]

المطلب الثاني: أهم مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

إن المؤشرات هي عبارة عن مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما، وتسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة، وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم.

الفرع الأول : مؤشرات الانفتاح التجاري المطلق

يعتبر هذا النوع من المؤشرات الأكثر استعمالا لأن من خلاله تبرز درجة انفتاح البلد، وذلك بملاحظة معامل الانفتاح أو تقييم الانفتاح بأدوات السياسة الحمائية.

1 – مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي: هو تلك المؤشر الذي يقاس بمجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الخام .

$$E=\frac{X+M/L}{PIB}X\ 100$$

2– معامل الانفتاح : ويعتبر المؤشر الأكثر استعمالا حيث صيغته الرياضية كالتالي:

$$CO= \rightarrow CO= X/Y\frac{X+M/2}{Y}$$

حيث CO معامل الانفتاح صادرات M واردات Y الناتج الداخلي الخام مع العلم أن هذا المعامل لديه معنى غير ديناميكي، إذ يقيس شدة ولوج الاقتصاد الوطني في المبادلات الدولية، وتوجد ثلاث نقاط مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار عند استعمال هذا المعامل وهي:

–عامل الحجم : فالانفتاح له علاقة عكسية مع حجم الاقتصاد الوطني.

–تأثير قطاع الخدمات: إنه مهم بالنسبة للنمو الاقتصادي.

– الوقع الجغرافي: المسافة تؤثر على معامل الانفتاح . [1]

[1] اسماعيل دحماني، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية 1995_2010، أطروحة دكتوراه، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2015، ص 249.

3- مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية : يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على السلعة أو عدد من السلع فإذا بلغت نسبة هذا المؤشر في الدول أكثر من 60 ، فإن الاقتصاد في وضع لا يسمح له بالمقاومة ضد أي إجراءات تقوم بها الدولة المستوردة، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة ، ولقياس هذا المؤشر نستعمل معامل جني هيريشاز بالشكل التالي:

$$CC=[\sum_{i=1}^{i=n}(\frac{X_i t}{Xt})^2]^{1/2}$$

حيث CC مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

$X_i t$ صادرات الدولة من السلعة أ خلال الفترة t , Xt مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t .

4- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية : ويقيس مدى اعتماد الدولة في صادراتها على الدولة المعنية أو عدد من الدول، فإذا ما ارتفعت درجة هذا المؤشر يجعل الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تصدرها، وهو يشابه درجة تركز السلعي للصادرات وهو نفس المؤشر نوعا ما .

$$CP=[\sum_{i=1}^{i=n}(\frac{X_i t}{Xt})^2]^{1/2}$$

5- مؤشر التبادل التجاري : هو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات لدولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة وارداتها أي مؤشر التبادل التجاري – الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات / الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات.

6- المؤشرات الكيفية : أو حسب النموذج المركب من بين هذه المؤشرات والأكثر استعمالا هي التعريفة الجمركية المتوسطة، فكلما زادت كلما اعتبر البلد أقل انفتاحا والعلاقة على العموم يمكن اعتبارها خطية، ويمكن استعمال إيرادات الجمركة كمؤشر على الانفتاح .[2]

[1] رابح حمدي باشا واسماعيل دحماني، علاقة الانفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988_2010 تطبيق منهجية التكامل المتزامن، مجلة جديد الاقتصاد، العدد (8)، 2013، ص 62.

[2] باشا ودحماني، المرجع السابق ، ص32.

وهناك مؤشرات كيفية أخرى تبين مدى انفتاح البلد نذكر من بينها:

1. **ترتيبات الدفع الثنائية:** هي اتفاقية لوصف الطريقة العامة لتسوية الميزان التجاري بين البلدين.

2 **مقياس علاوة السوق السوداء** : توضح هذه العلاوة مدى نجاح ترشيد الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، ولا يمكن أن توجد إلا إذا حالت ضوابط رأسمال دون الشراء والبيع الحر للصرف الأجنبي بسعر الصرف الرسمي، وهي مقياس لإظهار شدة القيود التجارية. فعلاقة النمو بالعلاوة معنوية سلبية حسب الدراسات إلا انه نظرا لارتباط القوي بين العلاوة والسوق السوداء وعدد من السياسات الغير سليمة مثل التضخم، فإنه من الصعب استخدام هذا المتغير كمؤشر لأي سياسة، وهنا استنتج قوة تضليل استخدام علاوة السوق السوداء كمقياس.

الفرع الثاني: مؤشرات الانفتاح النسبي

تأسس هذا النوع من المؤشرات كتقييم للانفتاح من خلال معيار يتم تشكيله ومشاهدته لبلد ما كمرجع.

أولا : مؤشرات التشوه

يعتمد مبدأ التحليل في هذه الحالة على كون أي زيادة في التعريفة الجمركية تؤدي إلى تشوه في منحنى الطلب والعرض الكليين، في المقابل أي انخفاض في المستوى يقلل من حدة التشوهات التجارية ويرفع من حجم المبادلات الدولية.

1- مؤشر NEARYETANDERSON : وهو الأكثر أهمية بحيث يعرف مؤشر القيود الجارية بأنه المكمش الموحد الذي عندما يتم تطبيقه على أسعار سلع التبادل المحسوبة بدون تشوه، ويعطي نفس الحجم من التجارة في حالة وجود تشوهات.

2- مؤشر تشوه الأسعار النسبية : وهو مؤشر بسيط يعتمد على الأسعار النسبية لمختلف البلدان إذ يقوم بتحديد التشوهات من خلال الفرق بين السعر العالمي، ويؤخذ مؤشر أسعار الاستهلاك لبلد المرجع محولا بالعملة المحلية لسعر الصرف وأسعار الداخلية.

ثانيا: تقدير الانفتاح بطريقة البواقي

وقد تم اقتراح مراقبة تدفقات التجارة الدولية عن طريق متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، وهو الفرق بين الحجم المشاهد والمتوقع بالاستعانة بنموذج مرجعي. فإذا كانت التجارة المشاهدة أكبر من المتوقعة فهذا يعني أن البلد منفتح والعكس صحيح، وهذا المؤشر يطرح مشكل الباقي الغير عشوائي أي انه هناك مجموعة من المتغيرات الغير هيكلية. [1]

المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى التأصيل النظري والتطبيقي لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي وقنوات تأثيره عليه.

المطلب الأول: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

تعرضت العديد من الدراسات والنظريات إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي فشهدت اختلافات بينها على دور الايجابي للانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي، فمنهم من يراها لها ميزة ومن من يرى أنها ليست بتلك القوة.

أولا: التأصيل النظري لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

اختلفت آراء الاقتصاديون في العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادية فنجد:

1 –آراء المفكرين الكلاسيك

أ. آدم سميث : قد أشار إلى أن الانفتاح التجاري في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف الفائض إلى الدول التي تنعدم فيها التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية .

ب– دافيد ريكاردو: أظهر أهمية الانفتاح التجاري للدول من خلال نظريته، وقد بين أن التبادل التجاري يحصل باختلاف التكاليف النسبية لإنتاج ، وتحويل القطاعات الأكثر كفاءة وتحسن رفاهية السكان [2]

ج. جون ستيوارت ميل : وضح من خلال نظرية النفقات النسبية في ظل إمكانيات الانفتاح الساكن، أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى منافع اقتصاد مباشر تتمثل في استخدام الكفء لقوى التجارة الخارجية، و أن لها تأثير ديناميكيا ونفعا غير مباشر أساسا في رفع مستوى العام للإنتاجية ويعتبر ذا أهمية كبيرة .

2– آراء المفكرين النيوكلاسيك :

[1] باشا دحماني، المرجع السابق، ص 96.

[2] زيدون بن دحمة، وبن جدو الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980_2014، 2019، ص 350.

يرى هكشر – أولين: إن عملية التنمية عبارة عن تراكم رأسمالي، إذ أن قيام التجارة الخارجية وفقا لمبدأ الحرية الاقتصادية سيؤدي إلى زيادة الدخول والمدخرات، ومن ثم تحقيق تراكم رأسمالي أكبر الذي يؤدي بدوره إلى نمو أكبر في الدخل مقارنة بالنمو الذي كان يمكن أن يتحقق بدون نمط التجارة .[1]

3– آراء المذهب الحديث :

تتوقع نظرية النمو الداخلي أن نمو الاقتصاد المفتوح يتزايد بشكل أسرع من المغلق عن طريق التحسينات التكنولوجية من خلال التبادل التجاري للسلع الوسيطية، وان هناك علاقة معقدة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري .

يرى 1980: فقد توصل إلى نتائج أخرى مفادها أن علاقة نمو الصادرات والنمو الاقتصادي يؤدي إلى منافع مباشرة تتمثل في زيادة القدرة الاستيرادية للدول واتساع السوق، مما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل، والاستفادة من وفرات الحجم الكبيرة، وأما المنافع الغير مباشرة فهي الصادرات التي تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتزيد المنافسة الخارجية وتقلل من تكاليف وجلب التكنولوجيا.

ب. كما يؤكد Tyler 1981 أن العلاقة الطردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي وتزداد وضوحا مع زيادة الصادرات إلى إجمالي الصادرات.

ج. أما البنك الدولي1987 : يرى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للنموذج الذي اتسم فيه الانفتاح التجاري للدول النامية بقوة والاستمرارية

د. أما DavidDollar 2000 : اهتمت بأثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وبتأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، وخلصت أن النمو السريع والمستوى العالي للتجارة والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض.

هـ . ويرى pouletlejenifernouzardfarrokh 2003: وجود آثار ايجابية للانفتاح على النمو وأنه يساهم إيجابا في التنمية والعكس غير محقق . [2]

[1] فرحول وبوكدرون، دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980_2017)، 2020، ص 161.
[2] زيدون وبن جدو، مرجع سابق، ص197.

المطلب الثاني: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

أولا : أثر التجارة الخارجية

هو عبارة عن أثر السياسات الجارية على التنمية الاقتصادية أي تحقيق تنمية بالتوجه إلى الداخل إحلال الصادرات أو الخارج إحلال الواردات.

1. سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي: يعتبر التصدير أحد محركات النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق مجموعة من آليات نذكر منها:

أ. الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية: إن تنمية الصادرات تؤدي إلى استخدام الموارد الاقتصادية من خلال تخصيصها في صالح القطاعات ذات مزايا النسبية ووفق لمبدأ ريكاردو ، الذي يقرر أن على الدول التخصص في إنتاج وتصدير سلعة ما ذات الميزة النسبية، بالتالي يزيد من إنتاجها، فتحقق فائض عند استهلاكها محليا وبشرط يتم تصدير ذلك الفائض، هذا يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الحقيقي فيؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي .

ب. الصادرات والتقدم التكنولوجي: تتوفر الموارد المالية اللازمة للاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة من أهم مصدر وهو الصادرات، كما إنها مصدر لاكتساب المهارات والخبرات والتدريب هذا يعكس مباشرة في رفع النمو الاقتصادي .

ج. الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج : إن عملية التوسع في الصادرات تؤدي إلى المنافسة الشديدة بين المشاريع، وبالتالي تستفيد المشاريع المحلية، هذا يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيتها ومنه زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، فيؤدي إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل.

د. مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام: يعد التصدير محفز رئيسي للتجارة الخارجية بشكل عام والنمو بشكل خاص، وهذا يعود ذلك لأثر التنموي في هذا المجال من خلال حركة الصادرات المتمثلة في السلع والمواد الأولية.[1]

[1] زيدون، بن دمة وبن جدو، المرجع السابق ، ص 353.

2- سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

لجأت معظم الدول النامية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تبنى سياسة استراتيجية التصنيع بقصد إحلال محل السلع المستوردة، ولقد تم اللجوء إلى مثل هذه الاستراتيجية في سنوات الخمسينيات والستينيات.

حيث عرفت أسواقها العالمية من المنتجات الأولية تراجعا في العوائد، كما شهدت موازين المدفوعات لهذه الدول عجزا في موازينها الجارية .

وكانت الحجج في ذلك كون أن التصنيع يعتبر ذا أهمية كبرى لاقتصاديات الدول، بحيث ما يزال العديد من الدول تتبع هذه الاستراتيجية لأسباب سياسية واقتصادية، فهي تعمل على الإنتاج المحلي لأغراض الاستهلاك المحلي عوض عن استراده من الخارج، ولبناء قاعدة من الصناعات تعمل على تلبيته جل الاحتياجات السوق المحلي، وهذه الإستراتيجية تمهيد لتطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات .[1]

ثانيا : إيجابيات وسلبيات الانفتاح التجاري وعلاقته بالمديونية الخارجية:

1- ايجابيات الانفتاح التجاري:

يوجد عديد من الإيجابيات للانفتاح التجاري والتي تستفيد منها اقتصاديات الدول، وأهمها الاستفادة من تخفيض التعريفة الجمركية، وإزالة القيود غير الجمركية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التنافسية للمنتجات، ومنها زيادة حجم الأسواق العالمية من خلال احداث تغيرات عديدة في البلدان المتقدمة، وتناقص قوة البنوك المركزية في الرقابة على قيمة العملات في البلدان النامية، وتقليص السياسات النقدية والسياسات المالية للحكومة.[2]

2- سلبيات الانفتاح التجاري وعلاقته بالمديونية الخارجية:

قد يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وما يتبعه من قيود اجتماعية واقتصادية. وبحجّة احترام معايير الجودة والصحة، فإن الدول المتقدمة من المرجح أن تلجأ إلى فرض حماية أسواقها من واردات الدول النامية.

كما قد يترتب أيضاً على تطبيق الانفتاح التجاري وإحلال الواردات أثر سلبي على التنمية والنمو؛ وذلك لأن زيادة الواردات يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، والذي قد يتم تمويله عن طريق الدين الخارجي، وعلى ذلك فأن

[1] دحماني، مرجع سابق، ص 98.

[2] درويش وراضي، "دراسة أثر العولمة على المديونية الخارجية في الاقطار العربية." مجلة الإدارة والاقتصاد، مصر ، 2009، ص 90.

الانفتاح التجاري سبب من أسباب المديونية الخارجية. ومن أسبابها الاخرى، تقلبات أسعار النفط العالمية، وارتفاع أسعار الفائدة، وتغير أسعار المواد الخام.[1]

[1] قويدري م، "انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية"، د د ن، د ب ن، 2002، ص 25.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن هناك أهمية كبيرة للانفتاح التجاري سواء من حيث إستراتيجية الصادرات أو الواردات، كما يمكن القول أن أغلب النظريات المفسرة لقيام التبادل التجاري تعترف بالدور الايجابي للانفتاح التجاري، بالإضافة إلى ذلك فقد تعددت وتنوعت الطرق التي يمكن من خلالها قياس درجة الانفتاح في الدول على بعضها البعض.

كما تناولنا كما تم تناول علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي من منظور نظري، وأهم الدراسات التطبيقية، وأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من جانب التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

لغرض دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، استخدمنا بيانات سنوية خلال الفترة 1980-2018، أي ما يساوي 38 مشاهدة لكل متغير، وهي مسحوبة من مؤشرات التنمية البشرية للبنك الدولي والمتوفرة على موقع البنك الدولي، وتم الاعتماد على البيانات الصادرة عن البنك الدولي باعتباره هيئة رسمية دولية تمتاز المعطيات التي ينشرها بمستوى مقبول من الدقة والموثوقية وكذا تضارب الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الحكومية الجزائرية، وقد رمزنا في الدراسة معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي (GDP) والانفتاح التجاري (OPEN)، وقد تم الاعتماد في توصيف النموذج محل البحث على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الانفتاح التجاري عامة وأثره على النمو الاقتصادي باعتباره من اهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بالإضافة الى معيار توفر البيانات الصادرة من الهيئات الدولية، وعليه يمكن توصيف نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$GDP = f(OPEN) + \varepsilon t$$

$$GDP = a + \beta 1\ OPEN\ t + + \varepsilon t$$

حيث:

GDP: يمثل نمو الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد الجزائري ويمثل إجمالي السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال سنة واحدة، وهو متغير يعبر عن مستوى نمو الاقتصاد.

OPEN: يمثل أجمالي السلع والخدمات التي تم تصديرها واستيرادها من وإلى العالم الخارجي خلال سنة واحدة مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة.

εt: هامش الخطأ والذي يضم أخطاء التوصيف والقياس وكذا المتغيرات الغير مدرجة في النموذج .... الخ.

المطلب الثاني: الدراسة التحليلية

الفرع الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية

تكون مستقرة كما ذكرنا سابقا، إذا لم تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاث (في وجود ثابت ثابت واتجاه عام عدم وجود ثابت واتجاه عام)، بالاعتماد على عدة اختبارات ومن أهمها:

- **ADF**: ديكي فولر المطور (Dickey-Fuller Augmented)

- **PP**: اختبار فيليبس بيرون

حيث يعتمد الاختبارين على نفس الفرضيات:

- عدم استقرارية السلسلة (وجود جذر الوحدة).....Ho
- السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر احادي).....H1

يتم قبول فرض العدم اذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار اكبر من القيمة المجدولة لـ(MacKinnon 1996)، يمكن الاستدلال باستخدام قيمة الاحتمال للاختبار (Prop-value)، حيث نقبل الفرضية الصفرية في حالة قيمة Prop أكبر من 0.05 والنتائج موضحة بالتفصيل في الجدول الموالي الجدول الموالي يوضح اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية المدرجة في الدراسة:

الجدول رقم 2-1: نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

	ADF		PP	
السلسلة الزمنية / النماذج	GDPسلسلة	OPEN سلسلة	GDPسلسلة	OPEN سلسلة
	عند المستوى			
بالقاطع	2.9521	-1.5537	3.1187	-1.5537
	1.0000	0.4960	1.0000	0.4960
قاطع + اتجاه عام	-0.9621	-2.1909	-0.8028	-2.3110
	0.9375	04808	0.9564	0.4182
دون قاطع ولا اتجاه عام	5.4596	-0.4890	5.0522	-0.4923
	1.0000	0.4975	1.0000	0.4962
	عند الفرق الأول			
بالقاطع	-4.1971	-4.7846	-4.1710	-4.6866
	0.0022	0.0004	0.0023	0.0006
قاطع + اتجاه عام	-5.4992	-4.7505	-5.9146	-4.6540
	0.0003	0.0026	0.0001	0.0034
دون قاطع ولا اتجاه عام	-2.9255	-4.8465	-2.7920	-4.7546
	0.0046	0.0000	0.0065	0.0000
نتيجة اختبار الاستقرارية	السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	السلسلة مستقرة عند الفرق الأول

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السلسلتين الزمنيتين غير مستقرتين في المستوى أي هنالك مشكلة جذور الوحدة القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة الطلقة، بينما أصبحت السلسلتين

مستقرتين بعد اجراء الفرق الأول (متكاملة من الدرجة الأول (1) ا) في جميع النماذج (القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة).

وبما أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى، وحسب Granger فهنالك احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين وبعد اجراء اختبار التكامل المشترك لـ Johansen، أظهر اختبار الأثر (Trace) والقيمة العظمى (Max) غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل.

الفرع الثاني: الدراسة الديناميكية لنموذج (VAR)

قبل القيام بتقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، وجب أولا تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة، والتي تعتبر خطوة أساسية للوصول الى أفضل نموذج يقيس بدقة العلاقة بين المتغيرين محل البحث، ثم التأكد من خلو هذا النموذج من مشاكل القياس الكلاسيكية بهدف الحصول على تقديرات دقيقة وغير مضللة يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل الاقتصادي.

أولا: تحديد درجة تأخير المسار (VAR)

يتم تحديد درجة الإبطاء أو التأخير المثلى لنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وذلك بناء على مجموعة من المعايير المخصصة لهذا الغرض، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2-2: تحديد درجة تأخير المسار (VAR)

Lag	LR	FPF	AIC	*SC*	HQ
0	NA	0.046536	2.608193	2.696166	2.638898
1	56.92075*	0.010364*	1.105544*	1.369464*	1.197659*
2	2.785463	0.011864	1.237913	*1.677779*	1391438
3	2.249933	0.013799	1.382551	1 998364	1.597486

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

تشير العلامة * الى القيمة الأصغر المحددة لدرجة الإبطاء بالنسبة لكل مقياس، الاختبار أجري عند مستوى دلالة 5%.

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة التأخير المثلى هي (t-1)، أي تأخير بفترة واحدة لمتغيرات الدراسة وذلك بناء على أن أقل قيم في أغلب المعايير كانت عند التأخير 1.

ثانيا : اختبارات صلاحية النموذج المقدر

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: نهدف من خلال هذا الإختبار التأكد من فرضية عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي في سيرورة (VAR) المعتمدة وذلك بناء على التأخير بـ: 9 فترات زمنية (h=9)، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-3: نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Tests)

الفرضية الصفرية: لايوجد ارتباط ذاتي للأخطاء عند التأخير h						
Prob.	درجة الحرية	Rao F-إحصائية	Prob.	درجة الحرية	LRE*إحصائية	التأخير
0.6125	(4 64.0)	0.673901	0.6124	4	2.681637	
0.6936	(4,64.0)	0.558403	0.6936	4	2.229822	**2**
0.7534	(4,64.0)	٠,٦٧٥٦٧٨	0.7534	4	1.904264	**3**
0.8789	(4,64.0)	0.296971	0.8789	4	1.195385	**4**
0.4027	(4,64.0)	1.022206	0.4026	4	4.025451	**5**
0.8212	(4,64.0)	0.381358	0.8211	4	1.531092	**6**
0.5520	(4,64.0)	0.764901	0.5519	4	3.035418	7
0.2392	(4,64.0)	1.414607	0.2391	4	5.506841	**8**
0.4041	(4,64.0)	1.019398	0.4040	4	4.014727	**9**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم (4) والذي يظهر نتائج أختبار LM-test الخاصة بمشكلة الارتباط الذاتي بين الإخطاء، والذي يعتمد على إحصائيتي (LRE) و (Rao F)، أظهرت نتائج الاختبارين عدم وجود مشكل النموذج المقدر على اعتبار أن القيم الاحتمالية للإحصائيتين حتى الإبطاء التاسع كانت الارتباط الذاتي في أكبر

من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود هذا المشكل في النموذج المقدر.

2- اختبار ثبات تباينات الأخطاء: من بين المشاكل الشائعة في نماذج الانحدار الذاتي هو مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء، والذي يؤدي الى ارتفاع قيمة تباينات المعلمات المقدرة وبالتالي تحيز هذه الأخيرة، في هذه النقطة سيتم التأكد من غياب هذه المشكلة في النموذج المقدر بالاعتماد أختبار كاي تربيع، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-4: نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء

		VAR Residual Heteoskedasticity Tests (Levels and Squares)	
	Prob	درجة الحرية	Chi-sq.
	0.8824	12	6.607852

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

بلغت القيمة الإحصائية لـ n2=6.60 وهي أكبر من القيمة المجدولة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار والتي بلغت (0.8824) ، وهي اكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء في بواقي التقدير.

3- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:** من الفرضيات الرئيسية لنماذج الانحدار عموما توفر شرط التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير، وباعتبار أن نماذج الانحدار الذاتي حالة خاصة من نماذج الانحدار وجب التأكد من فرضيات التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير الخاصة بالنموذج المعتمد في الدراسة، وذلك بالاعتماد على اختبار Jarque-Beraوالنتائج موضحه في الجدول أسفله:

الجدول رقم 2-5: نتائج اختبار (Jarque-Bera)

Component	Jarque-Bera	DF	Prob	
1	0.661635	2	**0.7183**	
2	2.261071	2	**0.3229**	
Joint	2.922707	4	**0.5708**	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يظهر الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera التي تساوي 0.7183 في المعادلة الأولى وتساوي 0.3229 في المعادلة الثانية وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، ومنه فالبواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثالث: تقدير معادلات النموذج:

بعد تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج أشعة الانحدار الذاتي، والقيام بمختلف الاختبارات الخاصة بمشاكل القياس التي قد تتسبب في تحيز المقدرات والوصول الى نتائج مضللة، سيتم في هذه المرحلة تقدير

PIB = 0.31925381212*PIB(-1) + 5.76236037885*OPEN(-1) - 1.35970912604

نموذج الانحدار الذاتي بإبطاء فترة زمنية واحدة (VAR-1) ، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 10 تحصلنا المعادلة التالية:

OPEN=-0.00253067800659*PIB(-1)+0.903992982078*OPEN(-1)+0.0603234623091

وبهدف التأكد من معنوية المعلمات والمعنوية الكلية لنموذج، سيتم تقدير معادلة الانحدار الذاتي بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، ونتائج التقدير موضحة في الجدول اسفله:

الجدول رقم 2–6: نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى

	Coefficient	std.Error	Statistic	Prob.	
C(1)	0.319254	0.159981	1.995569	**0.0499**	
C(2)	5.762360	3.417965	1685904	**0.0963**	
C(3)	-1.359709	1844892	-0.737013	**0.4636**	
C(4)	-0.002531	0.003948	-0.640981	**0.5236**	
C(5)	0.903993	0.084351	10.71704	**0.0000**	
C(6)	0.060323	0.045530	1324929	**0.895**	
PIB = C(1)*PIB(-1) + 0(2)*OPEN(-1) + 0(3)					
R^2				**0.248683**	
Adjusted R2				**0.205751**	
Durbin-Watson s				**1.945945**	
OPEN = 0(4)*PIB(-l) + C(5)*0PEN(-1) + 0(6)					
R-squared				**0.790628**	
Adjusted R-squared				**0.778664**	
Durbin-Watson stat				**1.498877**	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

المبحث الثاني : مناقشة النتائج

المطلب الأول: التحليل الإحصائي

– في المعادلة الأولى قد أظهرت نتائج التقدير وجود أثر معنوي إحصائياً لمعاملات النموذج الأول، حيث اظهرت نتائج التقدير ان المعلمة المرتبطة بمعدل نمو الناتج المحلي بإبطاء سنة واحدة معنوية إحصائيا حيث بلغت القيمة الإحصائية لاختبار ستودنت (1.99)، وهي معنوية من الناحية الإحصائية، حيث أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار أقل من مستوى الدلالة 5% فيما يخص اشاره هذه المعلمة فقد كانت موجبة وهي نتيجة منطقية على اعتبار أن معدلات النمو الاقتصادي للسنة السابقة تتفاعل طرديا مع معدلات النمو الحالية، حيث أن ارتفاع معدلات النمو في السنة السابقة بوحده واحدة سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في السنة الحالية بنسبة 31، ويمكن أن نلاحظ أيضا من خلال عملية تقدير أن قيمة إحصائية DW 1.94 وهي قريبة من القيمة 2 الأمر الذي يؤكد ما تم التوصل اليه في اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء حول عدم وجود هذه المشكلة في النموذج وبصورة عامة فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

– أما في ما يخص المعادلة الثانية والتي تقيس أثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي على معدلات الانفتاح التجاري؛ أظهرت نتائج التقدير عدم المعنوية الإحصائية لكل معلماته المقدرة التي تجاوزت قيمها الاحتمالية القيمة الحرجة (0.05) ، وبالتالي لا يمكن إدراجها في التحليل الاقتصادي لعدم معنويتها الإحصائية، باستثناء المعلمة المرتبطة بمعدل النمو الاقتصادي التي كانت معنوية عند مستوى الدلالة 5%، من جهة ثانية بلغت قيمة معامل التحديد R^2 =0.79 وبالتالي فإن النمو الاقتصادي بإبطاء سنة واحدة يفسر 79% من تغيرات معدل الانفتاح التجاري، وهي نسبة مرتفعة ومقبولة من الناحية الإحصائية، كما بلغت قيمة إحصائية (DW =149) وقد تم التأكد من غياب مشكل الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار الذاتي في خطوات، ما يمكن استنتاجه من ما سبق أن هذا النموذج مقبول أيضا من الناحية الإحصائية.

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي

من خلال نتائج تقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي، وبعد التحليل الإحصائي والتأكد من معنوية المعالم وصلاحية النموذج لتفسير التغيرات التي تطرأ على النمو الاقتصادي بدلالة التغير في الانفتاح التجاري حيث يمكننا أن نستنتج ما يلي:

يرتبط معدل النمو الاقتصادي في السنة (t) بشكل طردي مع معدلات النمو في السنة السابقة وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية، فمن المنطقي أن تتأثر معدلات النمو للسنة الحالية بمعدلات النمو في السنة التي قبلها، حيث أن تسجيل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في سنة ما يمثل فائضا يمكن استغلاله لزيادة الاستثمارات المنتجة، وبالتالي خلق قيمة مضافة في السنة التي تليها.

من خلال المعادلة رقم (1) يظهر جليا الاثر الايجابي الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي بناء على الإشارة الموجبة المرتبطة بمعدل الانفتاح التجاري، وما يفسر ذلك أن الصادرات النفطية أعلى نسبة في تركيب الصادرات الجزائرية وأي زيادة في الحجم الصادرات تمثل إيرادا إضافية للخزينة العمومية الجزائرية بالعملة الصعبة، وبالتالي القدرة على منح الائتمان والاستثمار أكثر في كل القطاعات الاقتصادية، الامر الذي من شأنه أن يحرك الطلب الكلي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

من جهة ثانية فإن زيادة حجم الواردات وخاصة التكنولوجية منها يمكن أن يزيد في وتيرة الإنتاج للاقتصاد الكلي، أي ضمان إنتاجية اعلى للاقتصاد وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما يلعب الانفتاح التجاري دورا جوهريا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، فضمان حرية التجارة الخارجية يمثل أهم عوامل جذب الشركات متعددة الجنسيات، والتي تلعب دورا كبيراً في توفير رؤوس أموال جديدة بالإضافة الى أنها من أهم طرق استيراد التكنولوجيا الحديثة بدون تكاليف باهظة، كل هذه العوامل تساهم في ضمان استمرارية النمو الاقتصادي الإيجابي وبالتالي استدامته، فالانفتاح التجاري من شأنه أن يساهم في تحقيق هذا الهدف.

المطلب الثالث: دراسة الاستقرارية الهيكلية نموذج VAR

للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد (تقع ضمن الدائرة الأحادية، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم 2-1: اختبارات استقرارية النموذج المقدر

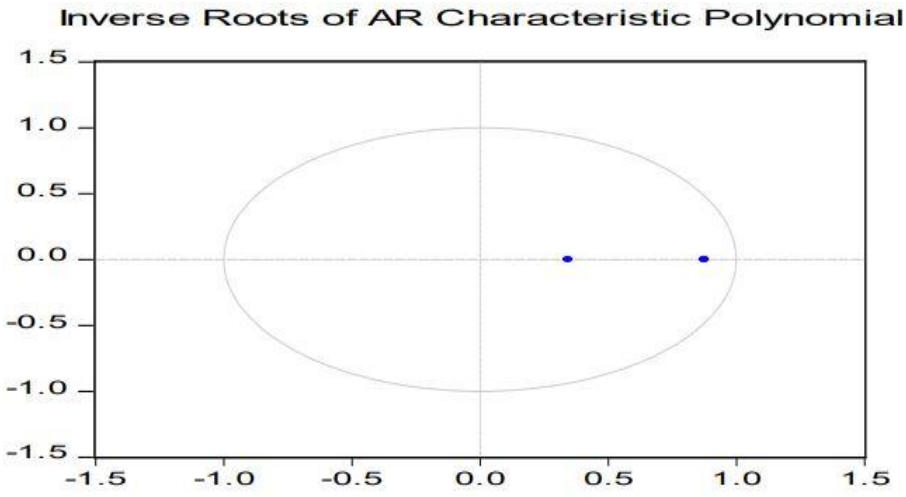

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال قراءة الشكل أعلاه يتبين أن جميع الجذور أقل من الواحد أي تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر النموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR1 مستقراً .

المطلب الرابع: نتائج إختبار السببية بين النمو الاقتصادي والإنفتاح التجاري:

بالرجوع الى نتائج اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، والتي أظهرت أن متغيري الدراسة متكاملين عند نفس الدرجة (1) ا، فحسب جرانجر (1986) توجد احتمالية لوجود علاقة سببية بين هذين المتغيرين، وللتأكد من ذلك سنقوم بتحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات المدرجة في الدراسة وذلك باستخدام اختبار السببية (Test Granger Causality وكانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم 2-7: نتائج إختبار سببية جرانجر

Lags: 1			
الفرضية الصفرية	Obs	F-Statistic	Prob
DOPEN لايسبب DGDP	37	1.111272	.29890
DOPEN لايسبب DGDP		0.40627	.52810

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يعتبر جرانجر أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني احتمال وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج إن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما. وطبقا لجراجر

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى إن الانفتاح التجاري لا يسبب في معدل النمو وكذلك نجد إن معدل النمو لا يسبب الانفتاح التجاري وما يعزز ذلك هو نسبة الاحتمال الحرب الأكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على قبول الفرضية العديمة، بمعنى لا توجد سببية من أي في الاتجاهين وبالتالي يمكنا القول بأن الانفتاح التجاري ومعدل النمو لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعطاة بالدراسة.

المطلب الخامس: دوال الإستجابة الدفعية

إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على متغير محدد أو مجموعة متغيرات أي انتقال هذه الصدمة، حيث تعبر عن استجابة المتغير التابع (GDP) للصدمات في حجم الانفتاح التجاري، سيتم التركيز هنا على إحداث صدمات على مستوى النمو الاقتصادي وحجم الانفتاح التجاري، وقياس أثر هذه الصدمات وانتقالها إلى كل منهما، ونتائج الصدمات موضحة في الأشكال التالية:

الشكل رقم 2-2: دوال الإستجابة الدفعية

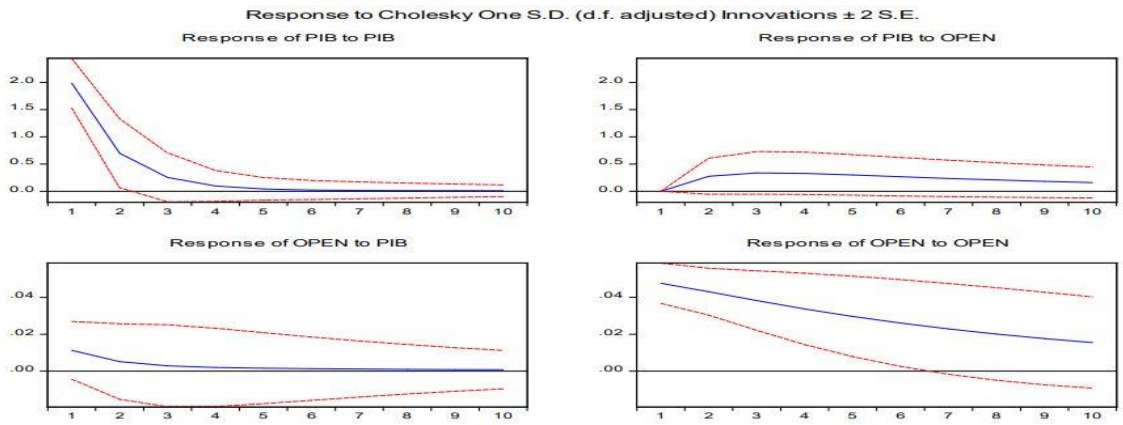

المصدر: مخرجات برمجية (Eviews 10)

من خلال الشكل رقم (2) والذي يوضح نتائج إحداث صدمة موجبة في متغيرات الدراسة وانتقالها للمتغير الآخر، يمكن استنتاج ما يلي:

بإحداث صدمة إيجابية بمقدار انحراف معياري واحد على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نلاحظ وجود استجابة قوية بالنسبة لمعدل الانفتاح وذلك خلال السنة الأولى اين سجل أعلى مستوياته، وابتداء من السنة الثانية ينخفض معدل النمو بشكل حاد ، ويستمر هذا الانخفاض ولكن بشكل متباطئ حتى منتصف السنة الخامسة، ويستقر عند هذا المستوى حتى نهاية فترة العشر سنوات.

بإحداث صدمة ايجابية في بمعدل الانفتاح التجاري (OPEN) بمقدار انحراف معياري واحد، نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول ، ومع بداية العام الثاني يرتفع معدل النمو بشكل سريع في السنوات الثانية والثالث، حيث يصل إلى أعلى مستوياته مع نهاية السنة الثالثة، اين يبدأ بالانخفاض بشكل متباطئ بداية من السنة الرابعة وحتى نهاية فترة دراسة الصدمة بالسنة العاشرة.

خلاصة الفصل الثاني

تم استخلاص النتائج التالية ::

- عملت معظم الدول النامية على السعي للاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال التوجه نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري، حيث حققت بعض الدول النامية نجاحا في السوق العالمية وتحسين مزاياها النسبية والتنافسية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وخاصة دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي اعتمدت استراتيجية التوجه التصديري، وجنت ثمارها، وهناك من الدول النامية التي أخفقت في ذلك وبصفة خاصة جل الدول الإفريقية ودول الشرق الأوسط، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، ولكن بشروط تتعلق أو تتوقف بالدرجة الأولى على القاعدة الإنتاجية للبلد، وعلى أداء الصادرات وطبيعة السلع المصدرة؛
- من خلال ما تم دراسته حول واقع سياسة الانفتاح التجاري بداية من أواخر الثمانينات من القرن العشرين وحتى العقد الثاني من القرن الحالي، يتضح لنا أن الجزائر قامت بسن عدة تشريعات وقوانين، وسطرت العديد من البرامج التنموية رغبة منها لزيادة معدل النمو الاقتصادي، وسعيا منها لمسايرة الاندماج الايجابي في منظومة الاقتصاد العالمي، مازالت تعاني من أحادية التصدير ومشكل التبعية للريع النفطي، ورغم قيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، إلا أنها لم تعد كفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري في المسار الصحيح وخاصة في ظل المنافسة التجارية الدولية الشرسة، وعدم وجود قاعدة إنتاجية وصناعية متينة؛ وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.
- أفرزت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019، وذلك يعني أن سياسة الانفتاح التجاري لها تأثير طويل الأجل على معدل النمو الاقتصادي؛ أي أنه كلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يرتفع معدل النمو الاقتصادي؛ وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثالثة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تناولت هذه الدراسة؛ أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر. ففي ظل التطورات الاقتصادية العالمية التي نعيشها، نجد أن سياسة الانفتاح التجاري تحظى باهتمام كبير، من قبل المفكرين ،الاقتصاديين وحكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث حدث تعزيز وتقوية سياسة الانفتاح التجاري فيما بين الدول وكذا توحيد هذه السياسات على المستوى العالمي، وخاصة في منتصف العقد الأخير من القرن الماضي، بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، حيث اكتملت الأضلاع الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأصبحت سياسة الانفتاح التجاري ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول النامية التي تسعي لمسايرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فعملت على تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام المنافسة الحرة وميكانيزمات السوق.

توصلت معظم الدراسات التطبيقية وأثبتت أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية ؛ ولكن لا ننسى لكل دولة خصوصياتها الاقتصادية وبالتالي لا بد من مراعاة درجة الانفتاح التجاري، وخاصة فيما يتعلق بحماية الصناعات الناشئة، فمن الدول النامية التي جنت ثمارها وحققت معدلات نمو مرتفعة، وبدأت تحذو حذو الدول المتقدمة، وخصوصا تلك الدول التي انضمت في تكتلات تجارية قوية ومنها تجربة النمور الآسيوية، وعلى عكس النقيض من الدول النامية التي أغرق كاهلها الأزمات الاقتصادية، والديون الخارجية بسبب البرامج والإصلاحات الهيكلية لاقتصاداتها المفروضة من المؤسسات والهيئات الدولية، مما أدى إلى استمرار واتساع الفجوة بين الاقتصاديات النامية والاقتصاديات المتقدمة.

أما بالنسبة للجزائر فقد قامت بالعديد من الإصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني، وذلك بغرض تحسين معدل نموها الاقتصادي، وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، فكان على الجزائر سوى السعي نحو التعامل مع هذه المؤسسات الدولية والرضوخ لشروطها حتميا وليس اختياريا منها، وذلك نظرا للأحداث والآثار البالغة التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات من خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 وما انجر عنها من انخفاض الأسعار النفط، وانخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة، كما قامت بإصلاح قطاع التجارة الخارجية، وبذلك تم التخلي عن احتكار الدول للقطاع الاقتصادي وانتهاج اقتصاد السوق كخيار استراتيجي نتيجة للظروف المحلية، وكذا شروط كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبذلك تم تحرير قطاع التجارة الخارجية بشكل تدريجي مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وتم إصدار العديد من المراسيم والقوانين والتي تجسد تحرير التجارة

الخارجية والذي تم تحريره بشكل تام بداية من سنة 1994، وبذلك تم تخفيض الحواجز الجمركية والتخلي على نظام الحصص، وإنشاء العديد من الهيئات بغرض تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وإبرام اتفاقيات الشراكة والسعي نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

بعد تناولنا لهذا الموضوع فإنه تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

تم استخلاص النتائج التالية فيما يخص الفرضيات المطروحة سابقا:

- ✓ عملت معظم الدول النامية على السعي للاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال التوجه نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري، حيث حققت بعض الدول النامية نجاحا في السوق العالمية وتحسين مزاياها النسبية والتنافسية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وخاصة دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي اعتمدت استراتيجية التوجه التصديري، وجنت ثمارها، وهناك من الدول النامية التي أخفقت في ذلك وبصفة خاصة جل الدول الإفريقية ودول الشرق الأوسط، وهذا ما **يؤكد صحة الفرضية الأولى**، ولكن بشروط تتعلق أو تتوقف بالدرجة الأولى على القاعدة الإنتاجية للبلد، وعلى أداء الصادرات وطبيعة السلع المصدرة؛
- ✓ من خلال ما تم دراسته حول واقع سياسة الانفتاح التجاري بداية من أواخر الثمانينات من القرن العشرين وحتى العقد الثاني من القرن الحالي، يتضح لنا أن الجزائر قامت بسن عدة تشريعات وقوانين، وسطرت العديد من البرامج التنموية رغبة منها لزيادة معدل النمو الاقتصادي، وسعيا منها لمسايرة الاندماج الايجابي في منظومة الاقتصاد العالمي، مازالت تعاني من أحادية التصدير ومشكل التبعية للريع النفطي، ورغم قيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، إلا أنها لم تعد كفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري في المسار الصحيح وخاصة في ظل المنافسة التجارية الدولية الشرسة، وعدم وجود قاعدة إنتاجية وصناعية متينة؛ وهذا ما **ينفي صحة الفرضية الثانية**.
- ✓ أفرزت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1989-2019، وذلك يعني أن سياسة الانفتاح التجاري لها تأثير طويل الأجل على معدل النمو الاقتصادي؛ أي أنه كلما ارتفع مؤشر

الانفتاح التجاري ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يرتفع معدل النمو الاقتصادي؛ وهذا ما **يؤكد لنا صحة الفرضية الثالثة.**

ثانيا : النتائج المستخلصة من الدراسة

ويمكن إيجازها وتقسيمها إلى نتائج عامة ونتائج خاصة كما يلي:

أ- نتائج عامة: وتتمثل في:

1- سياسة الانفتاح التجاري في الدول النامية يكتنفها الكثير من الصعوبات والمشاكل، وذلك لأن أغلب منتجات الدول النامية لا تزال غير قادرة على منافسة منتجات الدول الصناعية المتقدمة سواء من حيث جودة الإنتاج أو انخفاض الأسعار، وبالتالي على الدول النامية أن تنتهج سياسة تجارية تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها وأن لا تكون متطرفة نحو التقييد أو مطلقة في التحرير، وإنما تكون وسطا لتخدم مصالحها وتطلعات شعوبها المستقبلية؛

2- تتجه دول العالم في إطار التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير إلى زيادة المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية، حيث تزايدت أعداد المناطق الحرة الصناعية زيادة كبيرة في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية، فهناك دول جنت ثمارها ضمن هذه التكتلات كتجربة دول جنوب شرق آسيا، ومن الدول التي أخذت تحذو حذوها ولكن دون جدوى، كتجربة الاتحاد المغاربي والدول العربية والسبب يرجع للخلافات السياسية دون مراعاة الظروف الاقتصادية لكل بلد؛

3- إن منظمة التجارة العالمية حذت حذو الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية وواصلت في المفاوضات الغير متكافئة بين الدول النامية والدول المتقدمة التي كانت تصب لصالح هذه الأخيرة، وقصورها في حل الكثير من المشاكل وخاصة مشاكل السلع الزراعية التي تتمتع فيها العديد من الدول النامية بقدرة تنافسية على غرار السلع الصناعية في الدول المتقدمة؛

4- إن سياسة الانفتاح التجاري لا يمكن أن تكون صالحة لكل الدول النامية، أي بمستويات متساوية، كما لا يمكن الجزم بوجود آثار إيجابية للانفتاح على النمو الاقتصادي في كل الدول النامية، فهناك من الدول النامية أدى تحرير تجارتها الخارجية إلى إغراق أسواقها بالسلع والخدمات الأجنبية ذات الجودة والسعر المنخفض مما أدى إلى تراجع الإنتاج المحلي وعدم القدرة على المنافسة؛

5- إن الدول النامية التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور، وذات قاعدة اقتصادية متينة في الغالب هي تلك الدول التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداء ونموا اقتصاديا أفضل.

ب- نتائج خاصة: وتتمثل في:

1- مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر يقاس من خلال درجة انفتاح تجارتها على العالم الخارجي، حيث كان هذا الانفتاح على مرحلتين انفتاح تدريجي منذ 1990 حتى 1994، ثم انفتاح تام منذ 1994، لكن هذا الانفتاح لم يجني ثماره كما كان متوقعا بسبب التركيز على قطاع واحد وعم التنويع بالنسبة للصادرات؛

2- سعت الحكومة الجزائرية إلى توجيه الاقتصاد نحو التصدير، تماشيا مع سياسة الانفتاح التجاري، وتم تسطير وإطلاق العديد من البرامج التنموية الضخمة، بهدف تعزيز معدلات النمو الاقتصادي إلا أن هناك انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الجزائري وتتمثل أساسا في انكماش القطاع الصناعي؛

3- أن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت للبرامج التنموية تجعل من الصعب تحقيقها، إذ أن تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتخفيف نسبة البطالة والفقر يتطلب من الحكومة إتباع استراتيجية واضحة وطويلة الأجل؛

4- بالرغم من سن العديد من التشريعات والقوانين من أجل جلب الاستثمار، بقي هناك تدهور في المناخ الاستثماري خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر وقاعدة 49/50، التي تعرقل المستثمر.

ثالثا: آفاق البحث:

في حقيقة الأمر أيما عمل منجز إلا وتعتريه جملة من النقائص والعيوب، ونحن في دراستنا هذه إذا تطرقنا الى جوانب التي قد تكون مواضيع دراسات مستقبلية، نرجو أن يفتح موضوعنا هذا المجال لدراسة المواضيع التالية:

- أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.
- سياسة الانفتاح التجاري وتأثيرها على مكونات سوق العمل.
- محددات النمو الاقتصادي.
- أثر الصادرات الجزائرية ما بعد النفط على الاقتصاد الكلي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-الكتب:

- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008.
- محمود حامد محمود ، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار حميثر للنشر، مصر، 2017.
- محمد جاد الله محمود ياسر، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الاسراء، مصر 2003.
- محمد عزت اللحام، علي فلاح الضلاعين ومصطفى يوسف كافي، وعلاء مسلم البكور، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار الاعصار للنشر وومكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2017 .
- قويدري م، "انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية"، د د ن، د ب ن، 2002.

2-المذكرات:

- بوعلي سمير دحمان، تفسير عدم استقرار النمو الاقتصادي بين الدورات الاقتصادية الحقيقية والنقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019.
- بلقاسم مصباح، أهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2006.
- يحي بن سليمان، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا دراسة تحليلية قياسية 1980_2014 أطروحة دكتوراة، ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2019.
- حميد حايد، دراسة قياسية تحليلية لعلاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر 2015-1970 ، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف ، 2019.
- فرحول، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2015 أطروحة دكتوراه، 2019 .

- (حسام الدين رملة، دور رأس مال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 2016-1981 أطروحة دكتوراه. البليدة، كلية الاعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة: جامعة البليدة 2 ، 2019.

- داودي بروك، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1967_2014 ،أطروحة دكتوراه. ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة ، 2018.

- فرحول وبوكدرون، دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980_2017).

- نوال سموك، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية بإستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2019.

- اسماعيل دحماني، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتنصادي دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية 1995_2010، أطروحة دكتوراه، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2015.

3-المجلات:

- فار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي الداخلي خلال 2000 ، آفاق 2019 ، 2018 .

- صارة زعيتري ومحمد شويكات، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980_2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، العدد (2)، 2019.

- عبد القادر مطاي وفؤاد عمر دلال، أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000_2016، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية العدد (01) ، 2019 ،

- شرف الدين ملال، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين المدفوعات الجزائر ، تونس ، المغرب خلال الفترة 200_2013 ، مجلة تاريخ العلوم، العدد (7)، 2017.

- رابح حمدي باشا واسماعيل دحماني، علاقة الانفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988_2010 تطبيق منهجية التكامل المتزامن، مجلة جديد الاقتصاد، العدد (8)، 2013.
- زيدون بن ديمة، وبن جدو الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980_2014، 2019.
- فرحول وبوكدرون، دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980_2017)، 2020.
- درويش وراضي، "دراسة أثر العولمة على المديونية الخارجية في الاقطار العربية." مجلة الإدارة والاقتصاد، مصر ، 2009.

الملاحق

ملحق: الصادرات والواردات إلى الناتج الإجمالي الخام خلال فترة الدراسة (1980–2018)	
الصادرات	الواردات
34.338500	30.338500
34.587300	30.877700
30.92490%	28.99810%
27.94180%	25.80230%
25 .710000	27.46640%
23.583900	26.742200
12.85480%	23.172000
14.272500	18.41210%
15.507900	22.603700
18.63930%	28.51410%

24.93700%	23.4437%
23.59980%	29.111780%
23.86950%	25.31960%
23.13890%	21.78390%
26.05370%	22.53070%
28.99620%	26.1948%
23.9447%	29.76040%
21.33760%	30.90630%
22.51610%	22.57840%
22.78120%	28.1484%
20.78870%	42.07210%
22.0146%	36.68620%
25.63010%	35.5046%
23.87670%	38.24920%
25.64770%	40.0530%
24.0743%	47.20440%
21.91970%	48.8102%
24.8693%	47.06780%
28.71050%	47.9740%

35.37220%	35.95200%
38.44440%	314228%
38.78680%	28.6846%
36.89030%	28.5144%
33.20960%	30.4008%
30.21910%	31.92670%
23.17 160%	36.52370%
20.87290%	35.05300%
22.66190%	33.21810%
25.62350%	32.3410%